

02 كتاب البيوع من كتاب المختارات الجلية للشيخ السعدي

عبدالرحمن السعدي

المكتبة الصوتية للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمة الله ومن البيوع الصواب قول الشيخ تقي الدين رحمه الله ان جميع العقود تتعقد بما يدل على مقصودها من الالفاظ والافعال - [00:00:02](#)

والاحوال فكل ما عده المتعاقدان عقدا انعقد باي لفظ كان ولم يزل عمل المسلمين على هذا والله ورسوله وقد اباح جميع العقود الجائزة المباحة. ولم يستترطا في عقدها لفظا معينا. ولا تقديمها ولا تأخيرا. والله اعلم - [00:00:21](#)

الذى يتعمى القول به جواز شراء المصحف. وكذلك جواز بيعه اذا لم يكن في ذلك امتهان وقلة احترام. لأن الحاجة داعية جدا الى ذلك وما كان بهذه المثابة لم يحرمه الله ولا رسوله. وقول ابن عمر رضي الله عنه وددت - [00:00:41](#)

ان الايدي تقطع في بيعها يحمل ذلك على من كان يمتهنها ولا يحترمها. الصحيح الرواية الاخرى عن الامام احمد ان بيع فضول وشراءه صحيح اذا اجازه من تصرف له. لأن تعليل المنع يزول في هذه الحالة فيبقى التصرف موقوفا. خصوصا على - [00:01:01](#)

القول الصحيح ان تعليق العقود جائز كتعليق الفسخ والولايات. وهذا هو الصواب. فان القول بان تعليق العقود غير جائز لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا قياس. ولابد للتتعليق من امور مقصودة تتعلق لاجلها. تلك الامر لا محظوظ فيها - [00:01:21](#)

والاصل الجواز والحل في كل العقود. وما الفرق بين تعليق العقود التي يقصد بها العوض وعقود الولايات والوكالات؟ لا تجد بين الامرین فرقا مؤثرا كما لا تجد فرقا بين عقد العقود وحلها. ويترتب على هذا القول ان الصحيح جواز قوله - [00:01:41](#)

كداري بهذا على ان تبيعني عبده او نحوه بهذا. ولا يدخل تحت نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعه بان المراد ان يعقد على شيء واحد في وقت واحد عقدين. وذلك كمسائل العينة وما اشبهها. واما هذه الصور وما اشبهها - [00:02:01](#)

فانها بمسائل التعليق اشبه وليس فيها محذور اصلا الا اذا تضمنت ظلما في احد العقدين فيمنع لاجل ذلك وال الصحيح انه يجوز بيع ما فتح عنوة ولم يقسم بين الفاتحين كارض مصر والشام والعراق. ولو كان غير المساكن - [00:02:21](#)

وعند المشتري كما كانت عند البائع بخارجها. وهذا الذي عليه عمل المسلمين قدما وحدثا. والوقف لرقبة الارض. واما بيع فانه يقع على منافعها وما وضع فيها من بناء وغراس وغير ذلك. ولا فائدة في المنع من ذلك بل فيه ضرر - [00:02:41](#)

كثير وكذلك بيوت مكة فانه يصح بيعها وايجارتها والاثار في المنع من ذلك يقابلها مثلها او اكثر منها من الاثار ولم يزل عمل اهل مكة على ذلك من زمان طويل. الحاجة من البائع والمؤجر والمشتري والمستأجر تدعوا الى - [00:03:01](#)

ذلك جدا وفي المنع من ذلك ضيق وحرج. وقد رفع الله الحرج عن هذه الامة. والاشياء المستترة كالمسك في ثارته. والفالج ونحو والفالج ونحوه في ارضه ان كان ليس فيه غرر بين فالصواب قول المجوزين لبيعه وان كان فيه غرر ظاهر فالصواب - [00:03:21](#)

قول المانعين لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر والحكم يدور مع علته. فهذه المسائل وما اشبهها من ما يقال فيه انه مجهول او غير مجهول. ينظر الى تحقيقها. فان تحقق فيها الغرر منعت. والا فالاصل الجواز - [00:03:41](#)

يدخل تحت هذا الاصل شيء كثير. يقول فيه بعض اهل العلم لا يجوز بيعه ويقول اخرون يجوز. وكلهم متفقون على العلة هي الغرر فان اشتبه الامر علينا على مدع انه غرر البيان. ويرجع فيه عند الاشكال الى اهل الخبرة والمعرفة - [00:04:01](#)

به قوله وان باع من الصبرة كل قفيز بدرهم لم يصح. لأن من للتبعيض وكل للعدد فيكون مجهولا. هذا في نظر فانه لا جهالة فيه بوجه لانهما تراضيا ان كل قفيز من الصبرة يقابل درهم وسواء اخذها كلها او - [00:04:21](#)

وبعضا فاي جهالة في هذا؟ وكذلك على الصحيح ان استثناء الدرهم من الدنانير والدنانير من الدرهم لا جهالة فيه وهو معروف عند

الناس قدر احد الندين من الآخر. قوله في مسألة بيع المعلوم والمجهول. فإن لم يتعدر علم مجهول بيع - [00:04:41](#)

من معلوم صحيبي المعلوم بقسطه من الثمن لعدم الجهة فيه نظر. ان عدم العلم بالمجهول وقت العقد يصير المعلوم مجهول وهذا محدود ظاهر فانهم يمنعون من بيع ما هو اهون منها جهالة كما هو ظاهر. والصحيح ان المنع من البيع على بيع - [00:05:01](#)

اخيه وشرائه على اخيه عام في زمن الخيارين وغيرهما بعموم النهي عنهم. ولأن العلة التي نهي عنها وهي احدى البغضاء بين المسلمين موجودة ولو بعد الخيارين ربما توصل الى فسخ البيع اذا رأى الزيادة بوجهه محرم. قوله - [00:05:21](#)

في مسألة العينة وان اشتراكه بغير جنسه باع باعه بذهب ثم اشتراكه بفضة او بالعكس جاز غير صحيح. والصواب المنع في ذلك باع الندين مقاصدهما متفقة. وتجويف مثل هذه الحالة فتح لمسائل العينة كما هو معروف. قوله - [00:05:41](#)

ان جمع بين شرطين من غير النوعين الاولين كحمل الخطب وتكسيره وخياطة الثوب وتفصيله بطل البيع. كما روى ابو داود والترمذى عن عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيع - [00:06:01](#)

ما ليس عندك. قال الترمذى حديث حسن صحيح. هذا على تفسير الشرطين في الحديث بما ذكر. ولكن الصحيح ان الحديث لا يتناول هذا وانما يدخل فيه الشيطان اللذان باجتماعهما يتربى مفسدة شرعية كمسائل العينة ونحوها. كان يبيع السلعة - [00:06:21](#)

ثمن مؤجل ثم يشتريها من مشتريها باقل منه نقدا او بالعكس فانهما في الغالب يتشارطان لفظا او مواطنة او يزيد هذا ان الشارع لا ينهى عن المعاملات الا ما فيه مفسدة ربا او غرر او ظلم وهذه الشروط لا محظوظ فيها بوجهه - [00:06:41](#)

اه كيف ينهى الشارع عنها؟ وايضا فاما انه لا مفسدة فيها بنفسها فانه لا يتذرع بها الى مفسدة. ولو قيل ان لفظ حديثي عام فتدخل فيه هذه الشروط قلنا لو اخذنا بعمومه من غير مراعاة منا لحمله على لحمله على الشروط الفاسدة - [00:07:01](#)

لمنوعنا من اجتماع شرطين من القسم الاول والثانى وذلك لا يجوز. فعلم ان الحديث انما يتناول الشرطين المتضمنين لمفسدة شرعية والله اعلم. قوله والثالث ما لا ينعقد معه بيع بعتك ان جئتني بكذا. او رضي زيد ان - [00:07:21](#)

قول للمرتهن ان جئتكم بحقكم في محله والا فالرهن لك لا يصح البيع. تقدم ان الصحيح ان تعليق العقود جائز. وهذا منها وحديث اغلاق الرهن انصح فان معناه ان يتملكه المرتهن من دون اذن الراهن وشرطه. وهذا شرط ان جاءه بحقه - [00:07:41](#)

والا فهو له والمؤمنون على شروطهم الا شرطا احل حراما او حرم حلالا. والصحيح ثبوت خيار الشرط في الاجارة مطلقا وفي الصرف والسلم والضمان والكافلة لعدم المحدود في ذلك. ومضي مدة بعض الاجارة في مدة الخيار لا يضر. لتراضيهم - [00:08:01](#)

ما على ذلك فان فسخ وجب من الاجرة بحصة المسمى وكون الصرف والسلم يشترط لصحتهما التقابض لا يمنع لا من ثبوت الخيار فيحصل التقابض ويصح السلم والصرف. الا انهم اذا بقيا ولم يفسخا فقد حصل المقصود. وان فسخا - [00:08:21](#)

رجع كل بما دفعه ولم يكن في ذلك محظوظ شرعا. بل هذا داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون على وكذلك الكفالة اذا رضي المكفول له بكفالة من شرط الخيار فيها. فالحق له فقد رضي بتوثيقه تحت الخطر. قد تلزم - [00:08:41](#)

وقد لا تلزم. وباب التوثقات اوسع بكثير من باب المعاوضات. كما سيأتي ان شاء الله في الرهن. الصحيح ان خيار الشرط الشفعة لا يبطل بالموت سواء طالب به من ثبت له ذلك ام لا. فورثته ينوبون عنه في هذا لانه من حقوقه المالية - [00:09:01](#)

والتركة هي مخلفات الميت من الاعيان والحقوق. وهذا من الحقوق التي ثبوتها لمن بعده كثبوتها له. فاي شيء يخرجها عن هذا الاصل وهذا واضح والحمد لله. الصحيح في خيار العيب انه يخير من وجد بما اشتراكه عيبا جله بين امساكه - [00:09:21](#)

الى عرش او رده واخذ ثمنه الذي دفع. واما الارش فان اختاره البائع فرضي المشتري بذلك فهو معاوضة تقف على قاضيهما والا فالقول بن المشتري يجر البائع على انه يمسكه ويعطيه البائع ارش نقشه. قول ضعيف مخالف للمعاوضة - [00:09:41](#)

ضاد فان البائع انما رضي باخراجه عن ملكه بالثمن الذي وقع عليه العقد. والارش زيادة على ذلك. والتعليق الذي ذكره رحمهم الله في قولهم ان المتباعين تراضيا على ان العوض في مقابلة المبيع فكل جزء منه يقابل جزء من - [00:10:01](#)

ومع العيب فات جزء من المبيع فله الرجوع ببدلاته وهو الارش. كلام غير صحيح عند التأمل. فان الذي وقع عليه التراضي لم يفت منه جزء من الاجزاء وانما اغتر المشتري فظننه سليما. فاذا باع معينا ثبت له خيار الرد. واما الارش فهو - [00:10:21](#)

فوضة لا اجبار فيها الا اذا تذر الرد. ففي هذه الحالة يتبعن الارش كسائر المتفقون. الصحيح ان البائع والمشتري اذا اختلف هل كان العيب متقدما على البيع او حدث عند المشتري من الاحتمال؟ ان القول قول البائع في حلف انه باعه - 00:10:41

سليمة او انه لا يعلم به عيب او انه انما حدث عند ايها المشتري لقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى واليمين على من انكر والمدعى في هذه الحالة هو المشتري. وايضا الاصل السلام في المعقود عليه. فمن ادعى خلاف الاصل - 00:11:01

عليه الدليل. قوله واما رده بعيوب وقد كسره رده ورد ارش كسره. هذا ظاهر ان كان الكسر لجميعه او ازيد ما يحصل به الاستعلام فاما كسرها بمقدار ما يحصل به استعلامها فهي وجوب ضمانه نظر ظاهر فان هذا الكسر لابد - 00:11:21

منه في حصول الكشف عليها. واما كما قد صحتنا عدم لزوم الارش في امساك المعيوب كما سبق. فتصحيح ثبوت الخيار في البيع. 00:11:41

توليد وشركة ومراقبة مواضعة اذا بان خلاف ما اخبر به من باب اولى. وهو اصح من الزام المشتري للبيع والرجوع الى وبالذى لم يدخلها عليه والله اعلم. وال الصحيح ان الاختلاف في عين المديع كالاختلاف في الثمن. اذا لم يكن بينة لاحدهما حالا 00:12:01

وتقاسخا ولا فرق في الحقيقة بين الثمن والمثمن. والعلة واحدة. ولا ترجح لاحدهما في احدهما دون الآخر فتعين - 00:12:21

القول بتساويهما. والصواب ان البائع يملك حبس المبيع على ثمنه. ولا يجر على تسليم المبيع قبل قبض الثمن لانه لم يرضى بالبيع بهذه الحالة. ولو اجبر على تسليم المبيع قبل قبض الثمن لحصل بذلك ضرر عظيم على الناس. ولتمكن - 00:12:41

الغادر من اخذ اموال الناس بهذه الطريق. وكذلك يملك حبس الشيء حتى يقبض اجرته. لان له فيه حقا ثابتا. وال الصحيح ان المفتاح داخلا في بيع الدار ببابها لانه تابع للباب وان كان منفصلا. وكذلك الطاحونة اما ان تدخل كلها اما ان - 00:13:01

تدخل كلها اذا لم تستثنى واما ان تخرج كلها اذا استثنيت. واما القول بدخول التحتاني من الاحجار دون الفوكانى ففيه نظر ظاهر والصواب انه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحه. ولا الزرع قبل اشتداد حبه لمالك الارض والاصل. لان الحديث - 00:13:21

عام والعلة عامة. واما بيعه مع الارض ومع الشجر فانه يدخل بالتبعية لوقوع العقد على الامررين بخلاف المسألة الاولى فان العقد واقع على نفس التمرة وحدها. فالزرع وحده. وال الصحيح ان الجائحة موضوعة عن المشترى في جميع الثمار - 00:13:41

لعموم العلة التي علل بها صلى الله عليه وسلم في قوله ارأيت ان منع الله الثمرة بما يستحل احدكم مال أخيه. الصحيح ان التفاوت اليسيير في السلم معفو عنه. كما قال الامام احمد رضي الله عنه كل سلام يتفاوت. فبالقول اذا اسلم فيها وزنا - 00:14:01

ذلك الفواكه ونحوها لا يضر التفاوت فيها. بل ربما كانت في التحرير مثل غيرها. وكذلك ضبط الجلود ونحوها بالمقدار ممكنا مم. لا غر فيه. وكذلك الاواني ونحوها. وعلى هذا يذكر من صفات السلم ما يتفاوت فيه الثمن تفاوتا ظاهرا بينا لا شيء - 00:14:21

بان يسيرا. واما اسلم الى الحصاد والجذاد ونحوهما بما يتقارب صح ذلك على الصحيح. لان التفاوت فيه يسير وهو مقصود من اسلم في الزرع والثمر ولو عين شهرا فان قصده حصول تلك الثمرة. قوله ولا يصح شرط الارض او الاجود. هذا اذا لم - 00:14:41

من مرادهما والعادة قصدهما من اجود ما يكون او من اردا ما يكون. فان ظهر فهو جائز كما هو الواقع. وال الصحيح جواز السلف في المكيل وزنا وفي الموزون كيلا لحصول العلم بذلك شرعا وعرفا. وعدم الغرر والجهالة الممنوعة شرعا. الصحيح جواز - 00:15:01

الاسلام في بستان ونحوه بعدم الدليل على الممنوع. والغالب وجود المسلم فيه منه. فان قدر عارض نادر قام غيره مقامه. وال الصحيح انه اذا اسلم الى اجلين فاكثر لم يجب الا بيان مقدار ما يحل في كل اجل. ولا يلزم بيان قسط - 00:15:21

من الثمن لان بيان مقدار المبيع ووقته هو المقصود. وال الصحيح جواز بيع المسلم فيه لمن هو عليه كسائر الديون فذلك اخذ عوضه والحوالة به وعليه كسائر الديون. وحديث من اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره غير محتاج به - 00:15:41

ما قال المنذري وعلى تقدير الاحتجاج به فانه يدل على انه لا يجعل مال سلم اخر قبل قبضه فهو ظاهر. ويصح ايضا اخذ الرهن والكفيل بالمسلم فيه لعموم جواز ذلك في كل عقد. فيشمل ذلك عقد السلم. لان الحاجة للتوفيق في دين - 00:16:01

السلام ابلغ من غيرها فكيف يرخص في غيره ويمنع فيه -